

العاملون في القطاع الخاص تجارب مريرة ومعاناة مستمرة



17



16

الارتفاع غير البر لتسارع الأسماك

الثورة

قضايا وناس

www.alhawanews.net

15

الاحد 25 ربيع اول 1435 هـ 26 يناير 2014م العدد 17965
Sunday : 25 Rabia Awal 1435 - 26 January 2014 - Issue No. 17965

متطوعون لأجلك .. شعار حملة شبابية لفك زحام الشوارع



كانت ردود أفعال المشاة أكثر تفاعلاً حيث ارتفعت أصوات بعضهم يطلعون من سائقي المركبات أن يقرأوا لافتات التي حملها الشباب واستيعابها.

كتبت - بلقيس الحنش

في بادرة جميلة وطوعية من قبل مجموعة من الشباب الذين حملوا لافتات شكر لسائقي المركبات محاولة منهم إيصال رسالة فحوهاها أن الطريق حق وملك للجميع فلا تعرقل السير أيها السائق، الحملة هدفت إلى تحفيز السائقين الذين يلتزمون بالسير ويعملون جاهدين بعدم عرقلة السير من خلال وضع المركبة في مكانها الصحيح وسيرها.. هذه الحملة نفذها شباب من مبادرة "متطوعون لأجلك" من أجل المساهمة في فك الزحام الحاصل في الشوارع الرئيسية وقت الذروة أي من الساعة الثانية عشرة ظهراً وحتى أولى مراحلها..

في شارع الستين عند جسر السنيينة بحيث تستمر الحملة لشوارع أخرى تتسم بالزحام.. الشباب وقفوا صامتين بأيديهم لافتات وتلقوا الكثير من التعليقات من قبل سائقي المركبات بالمدح فيما

ارتفاعها مستمر وشرطة السير تكتفي بالرصد

حوادث السير «الموت» المجاني والأقرب لليمنيين من حبل الوريد

تحقيق / وائل شرحة

في ظل اكتفاء الإدارة العامة لشرطة السير بتسجيل ورصد الحوادث المرورية ونتائجها، وكذا تخاذل وزارة الأشغال العامة والطرق وعدم قيامها بواجبها في صيانة الطرق المرورية وانخفاض الوعي لدى المواطن بقواعد وقوانين السير.. تظل الحوادث المرورية من أكثر الوسائل القربية للموت وحصد أرواح اليمنيين، والدليل على ذلك ارتفاع وتزايد نسبة الحوادث المرورية والخسائر المادية والبشرية الناتجة عنها من عام إلى آخر.

هذا التحقيق يبين نسبة ارتفاع الحوادث والوفيات والإصابات بين العاملين والحلول والمعالجات التي يمكن من خلالها وضع حد لتزيف الأرواح والدماء على الطرقات... نتابع..

أكثر من 8 آلاف
حادث مروري..
و وفاة 1449
شخصاً العام
الماضي

ترتفع نسبة وقوع الحوادث المرورية وما ينتج عنها من الوفيات والإصابات والخسائر المادية من عام إلى آخر دون أن تهتم الجهات المعنية وتبحث عن حلول حقيقية تطبق وتنفذ على أرض الواقع وتساهم في وقف أو تخفيف نزيف الأرواح والدم للذنان أصبح مشاهد يومية تتكرر على الطريق ولا بد من حذورها ومشاهدتها وتجرع المواطن ومستخدمي الطرق كل المعاناة والخسائر دون تحرك من الحكومة والمواطن وكان الأمر لا يعني أحد، رغم ما توضحه الإحصائيات من أعداد هائلة يقف عندها كل من يعرف قيمة النفس البشرية ويعتقم في عواقبها ونتائجها على الأسرة والمجتمع والحكومة التي لم تعير أي اهتمام لهذا الجانب الذي يعتبر أحد الأدوات الحاصدة لأرواح اليمنيين بحسب ما توضحه التقارير الصادرة عن وزارة الداخلية.

لقد حرصنا على تدعيم هذا التحقيق بإحصائيات وأرقام رسمية خاصة بالحوادث المرورية التي حدثت خلال العامين الماضيين، بحيث نبين من خلالها نسبة ارتفاع الحوادث ونتائجها وأسبابها.. لنتمكن من طرح القضية بالأعداد أمام الجهات المختصة.

وبحسب ما ورد في تقرير صادر عن الإدارة العامة لشرطة السير التابعة لوزارة الداخلية فإن العام الماضي

2013م قد شهد 8962 حادثاً مرورياً وذلك بنسبة ارتفاع 11.1% عن العام الذي قبله 2012م والذي بلغ فيه إجمالي الحوادث 8066 حادثاً، ليصل الفارق بين العاملين في عدد الحوادث إلى 896 حادثاً بينما عدد الوفيات الناتجة عن الحوادث خلال العام الماضي قد وصلت إلى 2494 شخصاً بنسبة 4.78% وبفارق 122 شخصاً عن عام 2012م، والذي بلغت فيه إحصائيات الوفاة إلى 2382 شخصاً. وأكد التقرير ذاته على زيادة وقوع الإصابات البليغة الناتجة عن حوادث العام الفائت والتي بلغت 6164 بنسبة ارتفاع 11% وبفارق 613 مصاباً عن عام 2012م والذي وصل

فيه عدد المصابين بإصابات بليغة إلى 555 مصاباً، بينما بلغ إجمالي الأشخاص المصابين بإصابات بسيطة خلال العام المنصرم إلى 6047 شخصاً بنسبة ارتفاع 6.8% وبفارق 411 مصاباً عن الإصابات البسيطة التي خلفتها حوادث العام الذي سبقه والبالغة 6047.

الخسائر المادية الناتجة عن الحوادث المرورية ليست بسيطة ويستهان بها فقد قدرة الإحصائية الرسمية خسائر العام الماضي بـ(2175431200) ريال وذلك بنسبة ارتفاع 15.2% وبفارق (287114200) ريال عن الخسائر المادية التي خلفتها الحوادث خلال عام 2012م



والتي قدرت بـ(1888317000) ريال بحسب ما جاء في التقرير. رغم تلك الأرقام المرتفعة التي تسجلها وترصدتها وزارة الداخلية وتطلع عليها الحكومة والمواطن إلا أنها لم تغير أو تحسن أو تساهم في تكريس وغرس قواعد وقوانين وثقافة السير لدى سائقي ومستقلي المركبات بجميع أنواعها وأحجامها، وكذا المارة باعتبارهم يشغلوا حيز لا بأس به في أسباب وقوع الحوادث.. يختلف تنظيمها وعدم اهتمامها وكذلك الحكومة والجهات المعنية لا بأس به في أسباب وقوع الحوادث.. تبحث وتدرس الأسباب وتوجد حلول جذرية لها، بدلاً من الاكتفاء بتدوين الأرقام والأسباب.

وفي السياق ذاته يقول نائب مدير عام المرور العقيد/عبد الرزاق المؤيد عن أسباب وقوع الحوادث "من خلال ما يرد ويصل إلينا من إدارة شرطة السير بالمحافظات فإن السبب الرئيسي لوقوع الحوادث عدم التزام السائقين والمارة بقواعد وقوانين السير عند مرورهم كالسرعة الزائدة وعدم صيانة سياراتهم واتباع إشارات السير وربط حزام الأمان وغيرها من إرشادات نظام المرور.. بالإضافة إلى عدم صيانة الطرق من قبل وزارة الأشغال والطرق".

من جانب آخر اعتبر رئيس منظمة قف للسلامة المرورية محمد الشامي

ضعف البنية التحتية للخطوط البرية وعدم صيانتها وكذا انعدام الإشارات والإرشادات المرورية أهم أسباب وقوع الحوادث المرورية وارتفاعها من عام إلى آخر.. بالإضافة إلى غياب التنسيق بين الجهات المختصة الحكومية، وكذا انعدام إستراتيجية وطنية للسلامة المرورية، مما أدى ذلك بحد قول الشامي، إلى تباعد المسؤولين وإغيار الإدارة السياسية الواضحة للتنسيق المتكامل بين الإدارة العامة للمرور ووزارة (الأشغال العامة والطرق والصحة والنقل والإعلام والمالية) وكذا المجتمع المدني أصبح من الضروري كون ذلك سيحدث من هذه المشكلة، نظراً لما سيحدث ذلك والتنسيق من حلول مناسبة ودقيقة وعلمية من كل الجهات المختصة لمعالجة ظاهرة الحوادث المرورية، كما يقول الشامي.. مشيراً إلى أن المنظمة نفذت العديد من الأنشطة والفعاليات بمختلف المحافظات، بهدف رفع مستوى الوعي والثقافة المرورية في أوساط المجتمع.

الحديث في مجال توعية المجتمع يعني التفكير عن شيء خيالي أو البحث عن الماء وسط الصحراء، ولا يمكننا الوصول أو تحقيق نسبة بسيطة منه، لما يتطلب ذلك من كواد بشرية وإمكانات مالية هائلة، ووقت طويل جداً، لذا يجب أن لا نعول على هذا المعالج كثيراً، ولا نهمله أيضاً أو نتركه فهو أهم وأحسن الطرق والأساليب لإنهاء المشكلة، لكن يتطلب ذلك وقت وجهد كبير، وليس هناك من يسعي لتحقيق ذلك كون الجهات المختصة لا تفعّل ولا تغطّ الطرف عن هذا الأمر.

لذلك فالحل الوحيد الذي نستطيع من خلاله الحد من وقوع الحوادث بأقل وقت وجهد وكلفه، هو صيانة الطرق وإصلاحها بالمقاييس والمواصفات العلمية الدقيقة، وليس ترقيع الحفر وتليدها بالقليل من الإسفلت، وكذا وضع الإشارات والإرشادات المرورية في الأماكن التي تتطلب وجودها والتي تكثُر فيها الحوادث، بالإضافة إلى تطبيق قانون العقوبات والغرامات لكل من خالف وانتهك قوانين وقواعد العبور من السائقين والتعامل معهم بصرامة وجديّة من قبل شرطة السير، مع إلزامية دفع الغرامات، ما لم يتم احتجازهم مع مركبتهم وسياراتهم لأن ذلك هو العلاج الفعال والمناسب للظروف والمرحلة التي يمر بها الوطن.. هذا إذا كنا عازمين على تخفيف الألم والحزن وصل القضية.

الحد من وقوع الحوادث المرورية من خلال الحد من وقوع الحوادث بأقل وقت وجهد وكلفه، هو صيانة الطرق وإصلاحها بالمقاييس والمواصفات العلمية الدقيقة، وليس ترقيع الحفر وتليدها بالقليل من الإسفلت، وكذا وضع الإشارات والإرشادات المرورية في الأماكن التي تتطلب وجودها والتي تكثُر فيها الحوادث، بالإضافة إلى تطبيق قانون العقوبات والغرامات لكل من خالف وانتهك قوانين وقواعد العبور من السائقين والتعامل معهم بصرامة وجديّة من قبل شرطة السير، مع إلزامية دفع الغرامات، ما لم يتم احتجازهم مع مركبتهم وسياراتهم لأن ذلك هو العلاج الفعال والمناسب للظروف والمرحلة التي يمر بها الوطن.. هذا إذا كنا عازمين على تخفيف الألم والحزن وصل القضية.

قف
عبد الوهاب مزارعة
mozareaa@gmail.com

إعلام زيطي ميطي

بدأ الإعلام اليمني خلال السنوات الثلاث الماضية نافخ كير لا دور له سوى زيادة لهيب الفتن مما زاده سوءاً على سوءه من سابق.. وما احتفظت وسيلة من وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة بقليل من أجدبيات المهنة إلا في النادر جداً هنا أو هناك. يذكر الجميع ما مارسه تلك الوسائل من دور لصالح هذا الطرف السياسي أو ذلك.. سيقتول قائل لقد وجد الإعلام ليكون وسيلة وأداة بيد السياسيين في أي بلد.. نعم للإعلام دور في ذلك، لكن ليس هو الدور الوحيد والأساسي وما زاد الطين بله التمويل الداخلي والخارجي لبعض الوسائل الإعلامية.. فقد خرجت قنوات وصحف وكبرت أخرى وانتشرت مواقع على الانترنت.. كلها تلك ذات الكلمات الممجوجة.

إن دور الإعلام الآن وبعد اختتام جلسات مؤتمر الحوار الوطني مهم بدرجة أعلى وأكبر للتأسيس للمرحلة الجديدة التي لا زال يصنعها اليمنيون وهي دعوة لحوار الهادئ والمناقشة المنطقية لتضخيد الجراح والشرع في بناء اليمن الجديد استمرازا للمرحلة السابقة من "القراع" ولا هي عودة إلى ما قبل العام 2011م.

الأرقام الحادة اليوم مدعوة للعمل الجاد وتأسيس احترام وحيية للإعلام وخصوصاً الإعلام الحكومي الذي كان ولازال مرهوناً بأمرجة ومصالح أفراد ولا يراه البعض سوى "مغل"!! ثالثة وللإعلام التنموي دور أساس في النهضة بوحي الناس في جوانب شتى نرى اليوم أنها أهملت وتراجع دورها المهمت أصلا من سابق الإعلام التنموي لا يقتصر على الجوانب الصحية والزراعية وغيرها في هذا السياق بل يتعداها اليوم لنشر مفاهيم وأفكار بشكل مباشر أو غير مباشر عن الديمقراطية والدولة المدنية وتصحيح المفاهيم عند الجمهور عن ماهية العلمانية مثلا واحترام الآخر وتبذ العصب على أساس مذهب أو طائفي أو مناطقي.. لا ننكر عمل الإعلام في الفترة السابقة بما فيها السنوات الثلاث الماضية لكننا نبحت عن دور محترم للإعلام اليمني يسهم ولا يهدم يسهم في بناء اليمن ويتوقف عن توسيع الصدع الحاصل في المجتمع اليمني ومهمة الإعلام اليوم صعبة جدا فالبناء ليس مثل الهدم الأخير سهل وسريع الحدوث وقوي الأثر لكنه لا محال زائل والبناء يحتاج لعمل منظم ودؤوب.

سيصلح الإعلام متى صلح قادتنا وانفقوا على المضي إلى بر الأمان ومتى أجمع الصحفيون والإعلاميون على احترام أنفسهم وأقلامهم وإلا فإنه إعلام زيطي ميطي.

خلال العام الماضي 2013 قرابة 13 ألف سجين يقبعون خلف قضبان الإصلاحات المركزية بالمحافظات



وأوضح اللواء الزلب في تصريح له «الثورة» أن سجون المصلحة في عموم محافظات الجمهورية تعاني من ازدحام النزلاء فيها مما يشكل ذلك التزامح من أعباء وتكاليف كثيرة في تقديم الخدمات الصحية والتغذية والنظافة وغيرها الأعباء الأخرى. وحمل رئيس المصلحة الجهات القضائية المسؤولية الكاملة عن التطويل وعدم الفصل والبست في قضايا المواطنين إلى تعد واحدة من الأعباء والمشاكل التي تواجهها الإصلاحات مع السجناء.. لافتاً إلى أهمية تعاون الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني في دعم الإصلاحات معنوياً وحقوقياً وصحياً كون هذه الفئة من المجتمع تستحق الدعم والمساندة في الحصول على حقوقها باعتبارها معزولة عن المجتمع وتعيش خلف القضبان.

تقرير /محمد العزيمي
> كشف تقرير صادر عن مصلحة الإصلاح والتأهيل عن أن عدد النزلاء في الإصلاحات المركزية بمحافظات الجمهورية خلال العام الماضي 2013م بلغ «12978» سجيناً بينهم «258» امرأة. وأكد التقرير أن الذين تمت محاكمتهم من الذكور والإناث بلغ عددهم نحو «4445» نزيلة. وبين تقرير مصلحة الإصلاح والتأهيل أن هناك «2599» شخصاً ممن هم نزلاء في سجون الجمهورية وما يزالون رهن التحقيق في النيابة العامة متهمين في قضايا مختلفة جنائية وشخصية ومدنية. وأكد اللواء محمد الزلب رئيس مصلحة الإصلاح والتأهيل أن قيادة المصلحة تبذل جهوداً كبيرة وحديثة من أجل تقديم أفضل الخدمات والرعاية للنزلاء وبحسب الإمكانيات المتاحة.